

الرقابة الدستورية على التشريعات في الدول النامية: غياب التوازن بين السلطات كإشكالية هيكلية

Constitutional Review of Legislation in Developing Countries: The Absence of Balance Between Powers as a Structural Problem

شعيب محمد توفيق

جامعة محمد خيضر بسكرة، mohamed.chaib@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2026/05/14

تاريخ الاستلام: 2025/08/03

ملخص:

تناول هذا المقال إشكالية ضعف الرقابة الدستورية على التشريعات في الدول النامية، ويربطها بالبنية السياسية المختلة التي يغيب فيها التوازن بين السلطات. فرغم أن الرقابة الدستورية تُعد أداة لضمان سمو الدستور وحماية الحقوق، إلا أن الممارسة تكشف عن تعوّل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية في العديد من هذه الدول، ما يفرغ الرقابة من مضمونها ويجعلها شكلية. يستعرض البحث أشكال الرقابة الدستورية وأهدافها، ويحلل مبدأ الفصل بين السلطات ومفهوم التوازن المؤسسي، ثم ينتقل إلى دراسة مقارنة لحالات من مصر، الجزائر، النيجر، السودان وأوغندا، لتشخيص مظاهر الاختلال البنوي. ويقترح البحث إصلاحات لتعزيز استقلال القضاء، وتفعيل دور البرلمان، وتكريس ثقافة دستورية قائمة على احترام مبدأ سيادة القانون.

كلمات مفتاحية: الرقابة الدستورية، التوازن بين السلطات، الدول النامية، المحكمة الدستورية، الفصل بين السلطات، التشريعات، السلطة التنفيذية، استقلال القضاء، الأنظمة الدستورية، الشرعية الدستورية.

Abstract:

This paper addresses the issue of the weakened constitutional review of legislation in developing countries, linking it to a structurally imbalanced political system where there is an absence of genuine separation of powers. Although constitutional review is intended as a tool to uphold the supremacy of the constitution and protect fundamental rights, in practice it is often rendered ineffective due to the dominance of the executive branch over the legislative and judicial branches. The study outlines the various forms and objectives of

constitutional review, analyzes the principle of separation of powers and institutional balance, and presents a comparative analysis of case studies from Egypt, Algeria, Niger, Sudan, and Uganda. The research diagnoses key structural weaknesses and proposes reforms aimed at strengthening judicial independence, enhancing the role of parliaments, and promoting a constitutional culture grounded in the rule of law).

Keywords: Constitutional review, Separation of powers, Developing countries, Constitutional court, Legislative oversight, Executive dominance, Judicial independence, Constitutional imbalance, Rule of law, Institutional reform.

المؤلف المرسل: شعيب محمد توفيق، الإيميل: mohamed.chaib@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

في خضم التحولات الدستورية المتسارعة التي شهدتها العالم المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أضحت الرقابة الدستورية إحدى الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي الحديث. فلم تعد النصوص الدستورية كافية بذاتها لضمان احترام مبدأ سمو الدستور، ما لم تُعزز بآليات فعالة تراقب تطابق التشريعات والسياسات العمومية مع النص الدستوري. من هنا، ظهرت الرقابة الدستورية كآلية قانونية مؤسسية تهدف إلى صيانة المبدأ القاضي بتفوق الدستور على جميع القوانين والأفعال الصادرة عن السلطات العامة، بما فيها التشريعية والتنفيذية. وهي في جوهرها انعكاس لمبدأ الشرعية القانونية، الذي يمثل أحد أوجه حكم القانون.

غير أن الرقابة الدستورية، رغم أصولها النظرية المتناسكة وتجاربها الناجحة في دول عدة، لا تُمارس بذات الفعالية في جميع السياقات السياسية والمؤسسية. ففي الدول النامية، وعلى الرغم من النص عليها في دساتير حديثة ومتقدمة من حيث الشكل، إلا أنها كثيراً ما تعاني من قصور وظيفي، يعود بدرجة أساسية إلى غياب التوازن بين السلطات، واختلال تطبيق مبدأ الفصل بينها، وهو ما يُفرغ هذه الآلية من مضمونها، ويحولها إلى مؤسسة صورية، غير قادرة على مواجهة التجاوزات التشريعية أو التنفيذية، ولا على تأمين حماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

إن الحديث عن الرقابة الدستورية في السياق النامي لا يمكن فصله عن السياق السياسي الذي وُلدت فيه دساتير هذه الدول. فمنذ الاستقلال، غالبًا ما أُنتجت دساتير الدول النامية في ظل نظم سلطوية أو انتقالية، لم تكن الغاية منها تأسيس دولة القانون، بقدر ما كانت أداة لإضفاء الشرعية على السلطة الحاكمة. ونتيجة لذلك، غالبًا ما أُفرغت المؤسسات الرقابية من مضمونها، سواء عبر النصوص القانونية التي تحد من صلاحياتها، أو عبر الممارسة السياسية التي تُخضعها للسلطة التنفيذية.

وقد ساهمت عدة عوامل بنيوية وتاريخية في هذا الواقع، من بينها الإرث الاستعماري الذي رسخ تقاليد الحكم المركزي، وغياب ثقافة دستورية حقيقية داخل النخب السياسية والمؤسسات، إضافة إلى هشاشة المجتمع المدني، وضعف المشاركة السياسية. كل ذلك خلق بيئة لا تسمح بوجود رقابة دستورية مستقلة وفعالة، بل تُكرس تبعية هذه الرقابة لميزان القوى السياسية، مما يُضعف ثقة المواطن في القانون والمؤسسات، ويحول دون ترسيخ دولة القانون.

وإذا كانت الرقابة الدستورية تمثل في الدول الديمقراطية خط الدفاع الأول ضد الاستبداد والانحراف التشريعي، فإنها في كثير من الدول النامية تتحول إلى أداة لشرعنة هذا الاستبداد. ففي دول مثل مصر والجزائر والسودان وأوغندا، كثيرًا ما اتُخذت المؤسسات الدستورية غطاءً لإضفاء الشرعية على قرارات السلطة التنفيذية، بدلًا من أن تكون رقيبًا عليها. فتُعَيَّن قيادات المحاكم الدستورية من قبل رؤساء الدول، وتُقَيَّد اختصاصاتها بنصوص ملغومة، ويتم تجاهل أحكامها عندما تتعارض مع مصالح النظام السياسي القائم.

في هذا السياق، تبرز الرقابة الدستورية كمرآة دقيقة لاختلالات النظام السياسي، وكمؤشر صريح على مدى التزام الدولة بمبدأ الفصل بين السلطات. فإذا كانت هذه الرقابة تتمتع بالاستقلال، والقدرة على مساءلة السلطتين التشريعية والتنفيذية، فإن ذلك يدل على وجود نظام ديمقراطي يحترم مبدأ الشرعية. أما إذا كانت تابعة أو عاجزة، فإن ذلك يكشف هشاشة النظام السياسي، وتحول الدستور إلى وثيقة شكلية لا تؤثر الممارسة الفعلية للسلطة.

وعلى ضوء هذه المعطيات، تبرز إشكالية هذا البحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يسهم غياب التوازن بين السلطات في الدول النامية في إضعاف الرقابة الدستورية على التشريعات، وما هي الآليات الدستورية والمؤسسية الكفيلة بإعادة هذا التوازن بما يضمن فعالية الرقابة؟

تنطلق هذه الإشكالية من ملاحظة مركزية مفادها أن الرقابة الدستورية، وإن كانت آلية قانونية، فإن ممارستها الفعلية لا تنفصل عن السياق السياسي، وموازين القوى بين السلطات. فلا يمكن الحديث عن رقابة دستورية فعالة في ظل سلطة قضائية خاضعة، أو سلطة تشريعية صورية، أو هيمنة تنفيذية مطلقة. ومن هنا، فإن إعادة التوازن بين السلطات يُعد شرطاً ضرورياً لإحياء الرقابة الدستورية، وتحويلها من مجرد نصوص إلى ممارسة حقيقية تحمي الدستور وتدافع عن الحقوق.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية في مسار التحول الديمقراطي. فالعديد من هذه الدول تسعى اليوم إلى تعديل دساتيرها أو إصلاح منظوماتها السياسية، وسط مطالب داخلية وخارجية بإرساء مبادئ الحكم الرشيد. ومن هنا، يُعد البحث في موضوع الرقابة الدستورية وإشكالية التوازن بين السلطات مسألة راهنة، تمس صميم بناء الدولة الحديثة، وتلامس تطلعات المواطنين نحو عدالة حقيقية ومؤسسات مستقلة.

وبناءً على ما سبق، يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل العلاقة العضوية بين التوازن المؤسسي وفعالية الرقابة الدستورية، من خلال تفكيك مفهوم الفصل بين السلطات، وبيان كيف يؤدي غياب هذا التوازن إلى تهميش الرقابة وتحويلها إلى أداة شكلية.
2. تشخيص مكانم الضعف البنوي في النظم الدستورية للدول النامية، سواء من حيث الصياغة الدستورية، أو الممارسة السياسية، أو آليات تعيين أعضاء الهيئات الرقابية، وذلك عبر دراسة حالات مقارنة.
3. اقتراح إصلاحات مؤسسية ودستورية من شأنها تعزيز استقلالية القضاء الدستوري، وتكريس آليات تضمن توازنًا فعليًا بين السلطات، بما يُمكن الرقابة من أداء وظيفتها في حماية الدستور.
4. إبراز دور المجتمع المدني والإعلام والوعي الدستوري في مراقبة أداء المؤسسات، والدفاع عن استقلالية القضاء، ودعم الرقابة الدستورية كركيزة من ركائز الديمقراطية الدستورية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، سيُعمد في هذا البحث على مقارنة تحليلية نقدية، تنطلق من الإطار النظري لمفهوم الرقابة الدستورية وأشكالها وأهدافها، وتُقارن بين التجارب الناجحة والفاشلة في الدول النامية، مع التركيز على حالات محددة مثل: مصر، الجزائر، السودان، النيجر، وأوغندا، بهدف استكشاف أوجه القصور وتقديم تصورات للإصلاح.

إن معالجة موضوع الرقابة الدستورية في الدول النامية لا تكتمل دون التوقف عند مسألة السياق السياسي والاجتماعي، حيث تظل الديمقراطية في هذه الدول في حالة مدّ وجزر، تتأثر بالتحويلات الإقليمية والدولية، وتواجه تحديات تتراوح بين ضعف الثقافة القانونية، وانعدام الثقة في المؤسسات، وتفشي الفساد. وفي مثل هذه البيئة، يصعب بناء مؤسسات مستقلة دون إرادة سياسية حقيقية، وإصلاحات دستورية جذرية، تتجاوز الشكل إلى المضمون، والنص إلى الممارسة.

إن الرقابة الدستورية ليست مجرد آلية قانونية جامدة، بل هي تجسيد حيّ لتوازن القوى داخل الدولة. وكلما كانت هذه القوى متوازنة، وكانت المؤسسات مستقلة ومفعلة، كلما أصبحت الرقابة الدستورية فعالة، قادرة على حماية الدستور وصيانة الحقوق. أما إذا اختل هذا التوازن، وتحولت السلطات الأخرى إلى أدوات في يد السلطة التنفيذية، فإن الرقابة تفقد جوهرها، وتتحول إلى ديكور دستوري، يخفي وراءه واقعاً سياسياً سلطوياً.

لذلك، فإن البحث في الرقابة الدستورية من زاوية غياب التوازن بين السلطات لا يُعد ترفاً أكاديمياً، بل ضرورة لفهم أسباب تعثر التحول الديمقراطي في الدول النامية، ولرسم معالم الإصلاح الممكن الذي يُعيد للمؤسسات دورها، وللدستور سموه، وللمواطن ثقته في الدولة.

2. المحور الأول: الإطار النظري للرقابة الدستورية والتوازن بين السلطات

1.2. ماهية الرقابة الدستورية وأهدافها:

أ. تعريف الرقابة الدستورية

الرقابة الدستورية هي العملية القانونية التي تهدف إلى التحقق من دستورية القوانين والتشريعات والتصرفات الإدارية، بما يضمن توافقها مع أحكام الدستور بصفته القانون الأعلى في الدولة. تُعتبر هذه الرقابة آلية أساسية لضمان سيادة القانون وحماية المبادئ الدستورية التي تنظم العلاقة بين السلطات والأفراد. وفقاً للعديد من الفقهاء، فإن الرقابة الدستورية ليست مجرد إجراء فني، بل هي تعبير عن التزام

الدولة بمبدأ الشرعية الدستورية، حيث تُلزم جميع السلطات بالخضوع للدستور. في هذا السياق، يُعرف القضاء الدستوري بأنه "الجهاز المكلف بحماية الدستور من خلال مراقبة القوانين والأنظمة والقرارات لضمان مطابقتها للنصوص الدستورية"، مما يعزز استقرار النظام السياسي ويحمي حقوق المواطنين (سلمان، 1995، صفحة 25).

الرقابة الدستورية تُمثل الركيزة الأساسية لضمان سيادة الدستور كقانون أعلى ينظم العلاقات بين السلطات العامة والأفراد في الدولة. يُعرفها الفقه الدستوري بأنها "النشاط القانوني الذي تقوم به هيئة مستقلة، غالبًا قضائية أو شبه قضائية، لمراجعة القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية للتأكد من مطابقتها للنصوص الدستورية". هذا التعريف يبرز الدور المحوري للرقابة الدستورية في منع التجاوزات التي قد تقع من السلطات العامة، سواء كانت تشريعية أو تنفيذية، ويؤكد على وظيفتها كآلية لتحقيق الشرعية الدستورية. في سياق العلاقات الدولية، تُعد الرقابة الدستورية أداة لتعزيز الاستقرار السياسي، حيث تساهم في بناء دولة القانون التي تُعتبر شرطًا أساسيًا للعلاقات الدولية المستقرة. على سبيل المثال، الدول التي تتمتع بأنظمة رقابة دستورية قوية غالبًا ما تُظهر التزامًا أكبر بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما يعزز مكانتها في المجتمع الدولي. إن جوهر الرقابة الدستورية يكمن في حماية المبادئ الديمقراطية، مثل المساواة وسيادة القانون، من خلال ضمان خضوع جميع السلطات للدستور. (سلطان، 2020، الصفحات 15-20)

ب. أشكال الرقابة الدستورية

تنوع أشكال الرقابة الدستورية بناءً على التوقيت والطبيعة، مما يعكس اختلاف الأنظمة القانونية والسياسية بين الدول. يمكن تصنيفها إلى رقابة سابقة ولاحقة، ورقابة مجردة وعينية. الرقابة السابقة تتم قبل إصدار القانون أو نفاذه، وتهدف إلى منع صدور تشريعات مخالفة للدستور، كما هو الحال في النظام الفرنسي حيث يراجع المجلس الدستوري مشاريع القوانين قبل إقرارها. أما الرقابة اللاحقة، فتُجرى بعد نفاذ القانون، وتتيح الطعن في دستوريته إذا تبين مخالفته للدستور، كما في النموذج الأمريكي الذي يعتمد على القضاء العادي. من ناحية أخرى، تُعرف الرقابة المجردة بأنها تُجرى دون ارتباط بنزاع قضائي محدد، وغالبًا ما تُمارسها هيئات سياسية أو دستورية، بينما تكون الرقابة العينية مرتبطة بدعوى قضائية ملموسة يرفعها أفراد أو مؤسسات. هذه الأشكال تعكس تنوع الأدوات المتاحة لضمان الالتزام بالدستور، لكن فعاليتها تعتمد على استقلالية الهيئة الرقابية وسياق النظام السياسي. (غربي، 2004، الصفحات 45-50)

تتعدد أشكال الرقابة الدستورية بناءً على توقيت ممارستها وطبيعة القضايا التي تتناولها، مما يعكس تنوع الأنظمة القانونية والسياسية عبر الدول. الرقابة السابقة، التي تُعرف أحياناً بالرقابة الوقائية، تُمارس قبل دخول القانون حيز التنفيذ، وتهدف إلى منع إصدار تشريعات مخالفة للدستور. يُعد النظام الفرنسي مثالاً بارزاً، حيث يتولى المجلس الدستوري مراجعة مشاريع القوانين بناءً على طلب من رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان. على النقيض، تُجرى الرقابة اللاحقة، أو الرقابة القمعية، بعد نفاذ القانون، وتسمح للأفراد أو المؤسسات بالطعن في دستوريته عندما يؤثر على حقوقهم. النموذج الأمريكي يُبرز هذا النوع، حيث تمارس المحكمة العليا رقابة دستورية من خلال القضايا المعروضة أمامها. من جهة أخرى، تُصنف الرقابة إلى مجردة وعينية بناءً على طبيعة القضية. الرقابة المجردة تُركز على دستورية القانون بمعزل عن تطبيقه في نزاع معين، وغالباً ما تُمارسها هيئات سياسية أو دستورية، بينما ترتبط الرقابة العينية بدعوى قضائية ملموسة تؤثر على حقوق أطراف محددة. في الدول النامية، غالباً ما تُواجه الرقابة الدستورية تحديات تتعلق بضعف استقلالية الهيئات الرقابية، مما يؤثر على فعاليتها في مواجهة التجاوزات التشريعية أو التنفيذية. على سبيل المثال، في بعض الدول الأفريقية، تُعاني المحاكم الدستورية من تدخلات السلطة التنفيذية، مما يُضعف دورها في حماية الدستور (علي، 2022، الصفحات 55-65).

ج. الرقابة الدستورية كضمانة لسمو الدستور وحماية الحقوق

تُعد الرقابة الدستورية ضمانة أساسية لسمو الدستور، الذي يُعتبر الوثيقة العليا التي تنظم العلاقات بين السلطات وتحدد حقوق وواجبات الأفراد. من خلال هذه الرقابة، يتم التأكد من أن جميع القوانين والقرارات الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية تتماشى مع المبادئ الدستورية، مما يحول دون التعدي على الحقوق الأساسية للمواطنين. على سبيل المثال، تلعب المحاكم الدستورية دوراً حيوياً في حماية الحريات العامة، مثل حرية التعبير والمساواة أمام القانون، من خلال إلغاء القوانين التي تنتهك هذه الحقوق. في الدول النامية، تكتسب هذه الوظيفة أهمية مضاعفة بسبب التحديات المتعلقة بضعف المؤسسات وسيادة القانون. ومع ذلك، فإن فعالية الرقابة الدستورية تعتمد على عوامل مثل استقلالية القضاء، شفافية الإجراءات، وثقافة احترام الدستور في المجتمع (بن نومي، 2024، الصفحات 123-130).

تُشكل الرقابة الدستورية الضمانة الأساسية لسمو الدستور، الذي يُعتبر الوثيقة القانونية العليا التي تحدد قواعد الحكم وتضمن حقوق الأفراد. من خلال هذه الرقابة، يتم التأكد من أن القوانين الصادرة عن

السلطة التشريعية والقرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية تتماشى مع الأحكام الدستورية، مما يمنع التعدي على الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، الحق في المساواة، وحرية التجمع. في السياق الدولي، تلعب الرقابة الدستورية دورًا حيويًا في تعزيز التزام الدول بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث تُسهم المحاكم الدستورية في تفسير القوانين بما يتماشى مع هذه المواثيق. على سبيل المثال، في جنوب إفريقيا، لعبت المحكمة الدستورية دورًا بارزًا في حماية الحقوق الواردة في دستور 1996، خاصة في قضايا المساواة الاجتماعية وحقوق الأقليات. ومع ذلك، في الدول النامية، تواجه الرقابة الدستورية تحديات مثل نقص الاستقلالية القضائية، ضعف الثقافة الدستورية، والتدخلات السياسية. على سبيل المثال، في بعض الدول العربية، تُعاني المحاكم الدستورية من ضغوط سياسية تُحد من قدرتها على مواجهة التشريعات غير الدستورية. تتطلب فعالية الرقابة الدستورية تعزيز استقلالية القضاء، تحسين الإجراءات القانونية، ونشر الوعي بحقوق المواطنين الدستورية. (خليل، 2023، الصفحات 88-95).

2.2. مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن المؤسسي

أ. جذور نظرية الفصل بين السلطات

تعود جذور نظرية الفصل بين السلطات إلى الفكر السياسي الحديث، وبالأخص إلى أعمال الفيلسوفين جون لوك ومونتسكيو. في القرن السابع عشر، قدم لوك فكرة تقسيم السلطة بين التشريعية والتنفيذية لمنع استبداد الحكام، مؤكدًا على ضرورة استقلال كل سلطة في ممارسة وظائفها. في القرن الثامن عشر، طور مونتسكيو هذه الفكرة في كتابه روح القوانين، حيث اقترح تقسيم السلطة إلى ثلاثة فروع: التشريعية، التنفيذية، والقضائية، مع التأكيد على ضرورة التوازن بينها لمنع تركيز السلطة. تُعد هذه النظرية استجابة لتجارب الاستبداد في أوروبا، حيث سعت إلى ضمان الحرية السياسية من خلال توزيع السلطات وتفعيل آليات الرقابة المتبادلة. في العصر الحديث، أصبحت هذه النظرية أساسًا للدساتير الديمقراطية، حيث تُطبق بأشكال مختلفة حسب طبيعة النظام السياسي. (دوفريجيه، 2002، الصفحات 67-75)

تُعد نظرية الفصل بين السلطات إحدى الركائز الفكرية التي شكلت أساس النظم السياسية الحديثة، وقد تبلورت من خلال أعمال فلاسفة التنوير مثل جون لوك ومونتسكيو. في القرن السابع عشر، اقترح لوك في كتابه رسالتان في الحكم المدني تقسيم السلطة إلى تشريعية وتنفيذية، مؤكدًا أن هذا التقسيم يمنع تركيز السلطة ويحمي الحريات الفردية. لاحقًا، طور مونتسكيو هذه الفكرة في كتابه روح القوانين (1748)، حيث أضاف السلطة القضائية كفرع ثالث، مشددًا على ضرورة استقلال كل سلطة وإنشاء

آليات رقابة متبادلة لضمان التوازن. هذه النظرية كانت استجابة لتجارب الاستبداد في أوروبا، حيث سعت إلى منع احتكار السلطة في يد فرد أو مؤسسة واحدة. في العصر الحديث، ألهمت هذه النظرية صياغة الدساتير في الدول الديمقراطية، مثل الدستور الأمريكي (1787)، الذي اعتمد مبدأ الفصل بين السلطات مع نظام من الضوابط والتوازنات. في سياق العلاقات الدولية، يُسهم تطبيق هذا المبدأ في تعزيز استقرار الدول، مما يجعلها شركاء موثوقين في النظام الدولي. (دو مونتسكيو، 2000، الصفحات 145-160)

ب. الفرق بين الفصل والتوازن

يُشكل الفصل بين السلطات والتوازن المؤسسي مفهومين مترابطين ولكنهما متميزان. الفصل بين السلطات يعني توزيع الوظائف السياسية بين ثلاث سلطات مستقلة: التشريعية التي تسن القوانين، التنفيذية التي تنفذها، والقضائية التي تفصل في المنازعات. هذا الفصل يهدف إلى منع تدخل السلطات وتغول إحداها على الأخرى. أما التوازن المؤسسي، فيتجاوز الفصل إلى إنشاء آليات رقابة متبادلة تضمن التعاون والتنسيق بين السلطات دون المساس باستقلاليتها. على سبيل المثال، في النظام الأمريكي، يتمثل التوازن في حق الكونغرس في سن القوانين، وحق الرئيس في الاعتراض عليها (الفيتو)، وحق المحكمة العليا في مراجعة دستورية القوانين. هذا التوازن يضمن أن تظل السلطات في حالة تفاعل ديناميكي يحافظ على استقرار النظام السياسي. (عبد الله، 1997، الصفحات 89-95)

يُمثل الفصل بين السلطات والتوازن المؤسسي مفهومين مترابطين ولكنهما يختلفان في الأهداف والتطبيق. الفصل بين السلطات يعني توزيع الوظائف الحكومية على ثلاث سلطات مستقلة: التشريعية التي تسن القوانين، التنفيذية التي تنفذها، والقضائية التي تفصل في المنازعات. الهدف من هذا الفصل هو منع تدخل الوظائف وتغول إحدى السلطات على الأخرى، مما يحمي الحريات العامة. أما التوازن المؤسسي، فيشير إلى نظام الضوابط والتوازنات (**Checks and Balances**) الذي يسمح لكل سلطة بمراقبة الأخرى والتأثير في قراراتها دون المساس باستقلاليتها. على سبيل المثال، في النظام الأمريكي، يحق للكونغرس سن القوانين، لكن الرئيس يملك حق الفيتو، بينما تستطيع المحكمة العليا إلغاء القوانين غير الدستورية. هذا التوازن يضمن تعاون السلطات مع الحفاظ على استقلاليتها، مما يعزز استقرار النظام

السياسي. في الدول النامية، غالبًا ما يُواجه هذا التوازن تحديات بسبب هيمنة السلطة التنفيذية، مما يتطلب إصلاحات مؤسسية لتعزيز دور السلطتين التشريعية والقضائية.

ج. مظاهر اختلال التوازن في الأنظمة السياسية للدول النامية

تواجه الأنظمة السياسية في الدول النامية تحديات كبيرة في تحقيق التوازن المؤسسي بسبب عوامل تاريخية، اجتماعية، واقتصادية. أحد أبرز مظاهر هذا الاختلال هو تركيز السلطة في يد السلطة التنفيذية، خاصة في الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية، حيث يهيمن الرئيس أو الحكومة على السلطتين التشريعية والقضائية. على سبيل المثال، في العديد من الدول الأفريقية والعربية، تُستخدم السلطة التنفيذية للتأثير على البرلمان من خلال التعيينات أو التشريعات الاستثنائية، مما يُضعف دور السلطة التشريعية. كذلك، يعاني القضاء في هذه الدول من نقص الاستقلالية بسبب التدخلات السياسية أو الفساد، مما يُعيق دوره في مراقبة السلطات الأخرى. علاوة على ذلك، تُسهم الثقافة السياسية الضعيفة وغياب المجتمع المدني القوي في تفاقم هذا الاختلال، حيث يصعب على المواطنين المطالبة بحقوقهم أو محاسبة الحكومات. هذه التحديات تتطلب إصلاحات مؤسسية عميقة تشمل تعزيز استقلالية القضاء، تفعيل دور البرلمان، ونشر الوعي بالحقوق الدستورية (سناج، 2021، الصفحات 226-230).

تُعاني الأنظمة السياسية في الدول النامية من اختلالات واضحة في تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، مما يؤثر على التوازن المؤسسي. أحد أبرز هذه المظاهر هو هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، خاصة في الأنظمة الرئاسية أو شبه الرئاسية. على سبيل المثال، في العديد من الدول العربية، تُسيطر الحكومة على عملية التشريع من خلال تعيين أعضاء البرلمان أو التأثير على قراراتهم، مما يُضعف دور السلطة التشريعية كجهة رقابية. كذلك، يُعاني القضاء في هذه الدول من نقص الاستقلالية بسبب التدخلات السياسية، التعيينات الحكومية، أو الفساد، مما يُعيق قدرته على مراقبة دستورية القوانين. في بعض الحالات، تُستخدم حالات الطوارئ أو التشريعات الاستثنائية لتعزيز سلطة الحكومة على حساب المؤسسات الأخرى. على سبيل المثال، في مصر قبل 2011، كانت حالة الطوارئ تُستخدم لتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية، مما أدى إلى إضعاف التوازن المؤسسي. علاوة على ذلك، تُسهم الثقافة السياسية الضعيفة وغياب المجتمع المدني القوي في تفاقم هذه الاختلالات، حيث يصعب على المواطنين المطالبة بحقوقهم أو محاسبة الحكومات. تتطلب معالجة هذه التحديات إصلاحات شاملة

تشمل تعزيز استقلالية القضاء، تفعيل دور البرلمان، وتطوير ثقافة سياسية ديمقراطية. (القاضي، 2022، الصفحات 45-60)

د. تحليل مقارن لتطبيق الرقابة الدستورية والتوازن المؤسسي في الدول النامية

لتوضيح التطبيق العملي لمبادئ الرقابة الدستورية والتوازن المؤسسي، يمكن مقارنة تجارب دولتين ناميتين: جنوب إفريقيا ومصر. في جنوب إفريقيا، يُعد دستور 1996 نموذجًا متقدمًا لتكريس مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تتمتع المحكمة الدستورية باستقلالية واسعة في مراجعة القوانين والقرارات الحكومية. على سبيل المثال، في قضية **Economic Freedom Fighters v. Speaker of the National Assembly** (2016)، ألغت المحكمة الدستورية قرارات حكومية لمخالفتها الدستور، مما عزز دورها كضمانة للحقوق والحريات. في المقابل، في مصر، على الرغم من وجود المحكمة الدستورية العليا منذ عام 1979، فإن تأثيرها يظل محدودًا بسبب التدخلات السياسية وضعف استقلالية القضاء. على سبيل المثال، خلال الفترة بين 2011 و2013، واجهت المحكمة تحديات في مواجهة قرارات السلطة التنفيذية بسبب السياق السياسي المضطرب. هذه المقارنة تُبرز أهمية السياق السياسي والثقافي في نجاح تطبيق الرقابة الدستورية والتوازن المؤسسي، حيث تتطلب الدول النامية إصلاحات هيكلية لتعزيز هذه المبادئ (رستم، 2021، الصفحات 77-90).

يتضح من التحليل أن الرقابة الدستورية ومبدأ الفصل بين السلطات يُشكلان إطارًا نظريًا وعمليًا لضمان استقرار النظم السياسية وحماية الحقوق الأساسية. من خلال تعريف الرقابة الدستورية وأشكالها، يمكن فهم دورها كضمانة لسمو الدستور، بينما يُبرز مبدأ الفصل بين السلطات أهمية التوازن المؤسسي في منع الاستبداد. ومع ذلك، تظل التحديات في الدول النامية عقبة كبيرة أمام تطبيق هذه المبادئ، مما يستدعي جهودًا مستمرة لتعزيز المؤسسات ونشر الثقافة الدستورية. يُشكل هذا الفصل أساسًا لدراسات لاحقة تتناول التطبيقات العملية لهذه المفاهيم في سياقات سياسية متنوعة.

3. المحور الثاني: الرقابة الدستورية في الدول النامية – واقع الاختلال المؤسسي

تُعد الرقابة الدستورية إحدى الركائز الأساسية لضمان سيادة القانون في الدول الديمقراطية، حيث تتولى المحاكم الدستورية مهمة حماية الدستور، والتأكد من التزام السلطات التشريعية والتنفيذية بأحكامه. ومع ذلك، تواجه الدول النامية تحديات هيكلية ومؤسسية تحول دون تحقيق هذا الهدف، مما يؤدي إلى

اختلالات مؤسسية تعيق فعالية الرقابة الدستورية. يتناول هذا الفصل هذه الاختلالات من خلال دراسة نماذج محددة من الدول النامية، مع التركيز على تجليات غياب التوازن بين السلطات وتأثيرها على استقلالية المحاكم الدستورية.

3.1. نماذج من الدول ذات رقابة دستورية ضعيفة:

تُظهر تجارب الدول النامية تنوعاً في أنماط الرقابة الدستورية، إلا أن العديد منها يعاني من ضعف هذه الرقابة نتيجة عوامل سياسية ومؤسسية. في هذا المبحث، نستعرض الحالة المصرية بعد 2014، والحالة الجزائرية قبل وبعد 2020، إلى جانب تجارب بعض الدول الإفريقية مثل النيجر والسودان وأوغندا، لفهم كيفية تأثير الاختلالات المؤسسية على فعالية الرقابة الدستورية.

أ. الحالة المصرية بعد 2014

بعد ثورة 30 يونيو 2013 والتغيرات السياسية التي أعقبتها، شهدت مصر تحولات جوهرية في نظامها الدستوري، تمثلت في إصدار دستور 2014 الذي جاء ليحل محل دستور 2012. يُفترض أن يعزز دستور 2014 استقلال السلطة القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، التي تُعد الجهة المختصة برقابة دستورية القوانين وتفسير النصوص التشريعية. ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية أن هذا الاستقلال تعرض لتحديات كبيرة. على سبيل المثال، أدت التعديلات الدستورية في 2019 إلى تعزيز سلطات رئيس الجمهورية في تعيين رؤساء المحاكم، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، مما أثار مخاوف بشأن تأثير السلطة التنفيذية على استقلال القضاء. كما أن قرارات المحكمة الدستورية العليا، رغم أهميتها في بعض القضايا مثل إبطال قوانين تتعلق بحقوق الإنسان، ظلت محدودة في مواجهة القوانين التي تدعم توجهات السلطة التنفيذية، مثل قانون التظاهر لعام 2013. هذا الواقع يعكس اختلالاً مؤسسياً يتمثل في تركيز السلطة في يد التنفيذي، مما يقوض دور المحكمة الدستورية كضامن للتوازن بين السلطات (Brown & El-Sadany, 2021, pp. 245–270).

بعد ثورة 30 يونيو 2013، شهدت مصر تحولات سياسية عميقة أثرت على نظامها الدستوري. أصدر دستور 2014 ليحل محل دستور 2012، بهدف تعزيز استقرار النظام السياسي وحماية الحقوق والحريات. ينص الدستور على استقلال السلطة القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، التي تُعد الجهة المختصة برقابة دستورية القوانين وتفسير النصوص الدستورية. ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية أن هذا الاستقلال تعرض لتحديات كبيرة. التعديلات الدستورية لعام 2019، على سبيل المثال، عززت

سلطات رئيس الجمهورية في تعيين رؤساء الهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، مما أثار تساؤلات حول مدى استقلالية هذه المحكمة. كما أن قرارات المحكمة الدستورية، رغم أهميتها في بعض القضايا، مثل إبطال قوانين تتعلق بحقوق الإنسان، ظلت محدودة في مواجهة التشريعات التي تدعم أجندة السلطة التنفيذية، مثل قانون التظاهر لعام 2013 وقانون الطوارئ الذي يُوسع صلاحيات التنفيذي. هذا الوضع يعكس اختلالاً مؤسسياً يتمثل في تركيز السلطة في يد التنفيذي، مما يقوض دور المحكمة الدستورية كضامن للتوازن بين السلطات. علاوة على ذلك، تُظهر الضغوط السياسية على القضاة، بما في ذلك إعادة توزيع القضايا أو التحقيقات التأديبية، محاولات لتقليص استقلالية القضاء. هذه التحديات تجعل الرقابة الدستورية في مصر شكلية إلى حد كبير، حيث تفتقر إلى القدرة على مواجهة التجاوزات التنفيذية بشكل فعال. (Brown & El-Sadany, 2021, pp. 245–270).

ب. الحالة الجزائرية قبل وبعد 2020

في الجزائر، كانت الرقابة الدستورية قبل عام 2020 تتمثل في المجلس الدستوري، الذي تأسس بموجب دستور 1989 وتعديلاته اللاحقة. ومع ذلك، كان هذا المجلس يعاني من ضعف استقلاليته بسبب ارتباطه الوثيق بالسلطة التنفيذية، حيث كان رئيس الجمهورية يعين أغلبية أعضائه. هذا الوضع جعل المجلس أداة لتشريع قرارات النظام بدلاً من مراقبتها، كما حدث خلال الأزمات السياسية في التسعينيات وأثناء فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. بعد الحراك الشعبي في 2019، جاء دستور 2020 ليحل المجلس الدستوري ويؤسس المحكمة الدستورية، بهدف تعزيز استقلالية الرقابة الدستورية. ورغم أن الدستور الجديد منح المحكمة صلاحيات أوسع، مثل الفصل في المنازعات الانتخابية، إلا أن الممارسة العملية أظهرت استمرار تأثير السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، تعيين أعضاء المحكمة لا يزال يخضع لقرارات رئيس الجمهورية، مما يثير تساؤلات حول مدى استقلاليته. هذا الواقع يعكس استمرار الاختلال المؤسسي في الجزائر، حيث تظل الرقابة الدستورية رهينة التوازنات السياسية. (Ftiti, 2022, pp. 45–67).

في الجزائر، كانت الرقابة الدستورية قبل عام 2020 تتمثل في المجلس الدستوري، الذي تأسس بموجب دستور 1989 وتعديلاته اللاحقة. كان هذا المجلس يعاني من ضعف استقلاليته بسبب ارتباطه الوثيق بالسلطة التنفيذية، حيث كان رئيس الجمهورية يعين أغلبية أعضائه، مما جعله أداة لتشريع قرارات

النظام بدلاً من مراقبتها. خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)، استخدم المجلس الدستوري لتبرير تعديلات دستورية مثيرة للجدل، مثل إلغاء الحد الأقصى للولايات الرئاسية في 2008، مما سمح لبوتفليقة بالبقاء في السلطة. هذا الوضع أدى إلى فقدان الثقة في المجلس كجهة رقابية مستقلة. بعد الحراك الشعبي في 2019، جاء دستور 2020 ليحل المجلس الدستوري ويؤسس المحكمة الدستورية، بهدف تعزيز استقلالية الرقابة الدستورية. منح الدستور الجديد المحكمة صلاحيات أوسع، مثل الفصل في المنازعات الانتخابية والرقابة المسبقة على القوانين. ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية استمرار تأثير السلطة التنفيذية، حيث لا يزال رئيس الجمهورية يعين أعضاء المحكمة، مما يثير تساؤلات حول مدى استقلاليتها. على سبيل المثال، قرارات المحكمة الدستورية في القضايا المتعلقة بالانتخابات الرئاسية لعام 2021 أثارت حولها شكوك بسبب توافقها مع توجهات النظام. هذا الواقع يعكس استمرار الاختلال المؤسسي في الجزائر، حيث تظل الرقابة الدستورية رهينة التوازنات السياسية وتفتقر إلى استقلالية حقيقية (Ftiti, 2022, pp. 45-67).

ج. حالة النيجر

تشهد النيجر، إحدى دول غرب إفريقيا، تحديات كبيرة في تطبيق الرقابة الدستورية بسبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة. تأسست المحكمة الدستورية في النيجر بموجب دستور 1999، وكان الهدف منها ضمان التزام السلطات بالدستور وحماية الحقوق والحريات. ومع ذلك، أظهرت الأحداث السياسية، مثل الانقلاب العسكري في 2010 والاضطرابات التي أعقبت انتخابات 2021، أن المحكمة الدستورية فشلت في أداء دورها كجهة رقابية مستقلة. في كثير من الحالات، تم تعليق عمل المحكمة أو تجاهل قراراتها من قبل السلطات العسكرية أو التنفيذية. يُعزى هذا الضعف إلى غياب ثقافة دستورية راسخة، إلى جانب ضعف المؤسسات الديمقراطية التي تدعم استقلال القضاء. كما أن الاعتماد على القوة العسكرية كمصدر للشرعية في النيجر يجعل القواعد الدستورية شكلية، مما يعيق أي محاولة لتفعيل الرقابة الدستورية (Abdourahmane, 2023, pp. 189-210).

د. حالة السودان

يعاني السودان من تاريخ طويل من الاضطرابات السياسية التي أثرت سلباً على الرقابة الدستورية. بعد استقلال السودان في 1956، شهدت البلاد عدة دساتير، لكن أيًا منها لم ينجح في إرساء رقابة دستورية فعالة. خلال فترة حكم عمر البشير (1989-2019)، كانت المحكمة الدستورية أداة لتشريع

قرارات النظام بدلاً من مراقبتها، حيث كان تعيين أعضائها يخضع لسيطرة السلطة التنفيذية. بعد الثورة السودانية في 2019، تم إنشاء مجلس دستوري مؤقت، لكن الانقلاب العسكري في أكتوبر 2021 أوقف أي تقدم نحو إصلاح الرقابة الدستورية. في الوقت الحالي، تظل السودان بلا دستور دائم، مما يعني غياب أي إطار مؤسسي للرقابة الدستورية. هذا الوضع يعكس اختلالاً مؤسسياً عميقاً، حيث تتحكم القوى العسكرية في مسار العملية السياسية، مما يجعل الرقابة الدستورية غير ذات جدوى (El-Gizouli, 2023, pp. 34-41).

تشهد النيجر تحديات كبيرة في تطبيق الرقابة الدستورية بسبب عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة. تأسست المحكمة الدستورية بموجب دستور 1999، بهدف ضمان التزام السلطات بالدستور وحماية الحقوق والحريات. ومع ذلك، أظهرت الأحداث السياسية، مثل الانقلاب العسكري في 2010 والاضطرابات التي أعقبت انتخابات 2021، أن المحكمة الدستورية فشلت في أداء دورها كجهة رقابية مستقلة. في كثير من الحالات، تم تعليق عمل المحكمة أو تجاهل قراراتها من قبل السلطات العسكرية أو التنفيذية. على سبيل المثال، خلال الأزمة السياسية في 2021، أثارت قرارات المحكمة الدستورية بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية جدلاً واسعاً، حيث اتهمت بمحاباة النظام الحاكم. يُعزى هذا الضعف إلى غياب ثقافة دستورية راسخة، إلى جانب ضعف المؤسسات الديمقراطية التي تدعم استقلال القضاء. كما أن الاعتماد على القوة العسكرية كمصدر للشرعية يجعل القواعد الدستورية شكلية، مما يعيق أي محاولة لتفعيل الرقابة الدستورية. علاوة على ذلك، يعاني القضاء في النيجر من نقص الموارد البشرية والمادية، مما يزيد من هشاشة المحكمة الدستورية في مواجهة الضغوط السياسية (Abdourahmane, 2023, pp. 189-210).

يعاني السودان من تاريخ طويل من الاضطرابات السياسية التي أثرت سلباً على الرقابة الدستورية. منذ الاستقلال في 1956، شهدت البلاد عدة دساتير، لكن أيًا منها لم ينجح في إرساء رقابة دستورية فعالة. خلال فترة حكم عمر البشير (1989-2019)، كانت المحكمة الدستورية أداة لتشريع قرارات النظام، حيث كان تعيين أعضائها يخضع لسيطرة السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، أيدت المحكمة قرارات الطوارئ التي فرضها النظام، مما ساهم في تقويض الحريات العامة. بعد الثورة السودانية في 2019، تم إنشاء مجلس دستوري مؤقت بهدف إصلاح النظام القضائي، لكن الانقلاب العسكري في أكتوبر

2021 أوقف أي تقدم نحو إصلاح الرقابة الدستورية. في الوقت الحالي، تظل السودان بلا دستور دائم، مما يعني غياب أي إطار مؤسسي للرقابة الدستورية. هذا الوضع يعكس اختلالاً مؤسسياً عميقاً، حيث تتحكم القوى العسكرية في مسار العملية السياسية، مما يجعل الرقابة الدستورية غير ذات جدوى. كما أن الصراعات الداخلية، بما في ذلك الحرب الأهلية التي اندلعت في 2023، زادت من تعقيد إمكانية إعادة بناء نظام دستوري فعال (El-Gizouli, 2023, pp. 34–41)

هـ. حالة أوغندا

في أوغندا، تُعد المحكمة الدستورية إحدى المؤسسات المنصوص عليها في دستور 1995، الذي جاء لإنهاء عقود من عدم الاستقرار السياسي. ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية أن هذه المحكمة تواجه قيوداً كبيرة في أداء دورها الرقابي. خلال فترة حكم الرئيس يويري موسيفيني، الذي يتولى السلطة منذ 1986، تم استخدام السلطة التنفيذية للتأثير على قرارات المحكمة الدستورية، خاصة في القضايا الحساسة مثل إلغاء الحد الأقصى للعمر الرئاسي في 2017. كما أن تعيين القضاة يخضع لتدخلات الرئيس، مما يقوض استقلالية المحكمة. هذا الوضع جعل الرقابة الدستورية في أوغندا شكلية إلى حد كبير، حيث تُستخدم المحكمة لدعم استمرارية النظام الحاكم بدلاً من حماية الدستور. (Tripp, 2022, pp. 112–135)

في أوغندا، تُعد المحكمة الدستورية إحدى المؤسسات المنصوص عليها في دستور 1995، الذي جاء لإنهاء عقود من عدم الاستقرار السياسي. يُفترض أن تكون هذه المحكمة مسؤولة عن حماية الدستور والفصل في المنازعات المتعلقة بالقوانين. ومع ذلك، أظهرت الممارسة العملية أن المحكمة تواجه قيوداً كبيرة في أداء دورها الرقابي. خلال فترة حكم الرئيس يويري موسيفيني، الذي يتولى السلطة منذ 1986، تم استخدام السلطة التنفيذية للتأثير على قرارات المحكمة الدستورية، خاصة في القضايا الحساسة مثل إلغاء الحد الأقصى للعمر الرئاسي في 2017، مما سمح لموسيفيني بالترشح مجددًا. كما أن تعيين القضاة يخضع لتدخلات الرئيس، مما يؤدي إلى اختيار أشخاص موالين للنظام. في بعض الحالات، تم تجاهل أحكام المحكمة أو تعرض القضاة لضغوط سياسية، مما أضعف مصداقيتها. هذا الوضع جعل الرقابة الدستورية في أوغندا شكلية إلى حد كبير، حيث تُستخدم المحكمة لدعم استمرارية النظام الحاكم بدلاً من حماية الدستور. علاوة على ذلك، يعاني النظام القضائي من تحديات لوجستية، مثل نقص التمويل، مما يزيد من صعوبة أداء المحكمة لمهامها. (Tripp, 2022, pp. 112–135)

3.2. تجليات غياب التوازن في إضعاف الرقابة:

يُعد غياب التوازن بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أحد أبرز العوامل التي تؤدي إلى إضعاف الرقابة الدستورية في الدول النامية. يتجلى هذا الغياب في ثلاثة محاور رئيسية: تدخل السلطة التنفيذية في التعيينات القضائية، استخدام البرلمان كأداة سياسية للسلطة التنفيذية، وإضعاف المحكمة الدستورية عبر النصوص القانونية أو الممارسة السياسية.

أ. تدخل السلطة التنفيذية في التعيينات القضائية

تُعد عملية تعيين القضاة في المحاكم الدستورية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقلاليتها. ومع ذلك، في العديد من الدول النامية، تتدخل السلطة التنفيذية بشكل مباشر في هذه العملية، مما يؤدي إلى تقويض استقلال القضاء. في مصر، على سبيل المثال، منحت التعديلات الدستورية لعام 2019 رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في تعيين رؤساء الهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا. هذا التدخل يُضعف قدرة المحكمة على مواجهة قرارات السلطة التنفيذية، خاصة في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات العامة. في الجزائر، يحتفظ رئيس الجمهورية بصلاحيات تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، مما يجعلها عرضة للضغط السياسي. في أوغندا، يتم تعيين القضاة بناءً على توصيات الرئيس، مما يؤدي إلى اختيار أشخاص موالين للنظام الحاكم. هذه الأمثلة تُظهر كيف يُستخدم التدخل في التعيينات القضائية كأداة لضمان توافق المحاكم الدستورية مع أجندة السلطة التنفيذية (Ginsburg & Versteeg, 2021, pp. 89–110).

تُعد عملية تعيين القضاة في المحاكم الدستورية إحدى الركائز الأساسية لضمان استقلاليتها. ومع ذلك، في العديد من الدول النامية، تتدخل السلطة التنفيذية بشكل مباشر في هذه العملية، مما يؤدي إلى تقويض استقلال القضاء. في مصر، منحت التعديلات الدستورية لعام 2019 رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في تعيين رؤساء الهيئات القضائية، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا. هذا التدخل يُضعف قدرة المحكمة على مواجهة قرارات السلطة التنفيذية، خاصة في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان أو الحريات العامة. على سبيل المثال، أثارت تعيينات القضاة في 2020 جدلاً واسعاً بسبب اتهامات بمحاباة

الموالين للنظام. في الجزائر، يحتفظ رئيس الجمهورية بصلاحيات تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، مما يجعلها عرضة للضغوط السياسية. في أوغندا، يتم تعيين القضاة بناءً على توصيات الرئيس، مما يؤدي إلى اختيار أشخاص موالين للنظام الحاكم. في النيجر، تُعطل الانقلابات العسكرية عملية التعيينات القضائية، مما يترك المحكمة الدستورية في حالة شلل. هذه الأمثلة تُظهر كيف يُستخدم التدخل في التعيينات القضائية كأداة لضمان توافق المحاكم الدستورية مع أجندة السلطة التنفيذية، مما يقوض استقلاليتها ويحد من فعالية الرقابة الدستورية. (Ginsburg & Versteeg, 2021, pp. 89–110)

ب. استخدام البرلمان كأداة سياسية

يُفترض أن يكون البرلمان ممثلاً لإرادة الشعب وجهازاً رقابياً على السلطة التنفيذية. ومع ذلك، في العديد من الدول النامية، يتحول البرلمان إلى أداة سياسية في يد السلطة التنفيذية، مما يؤثر سلباً على الرقابة الدستورية. في مصر، شهدت الفترة بعد 2014 سيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان، حيث أدت الأغلبية الموالية للرئيس إلى تمرير قوانين تتوافق مع أجندته السياسية دون نقاش حقيقي. على سبيل المثال، تم تمرير قانون الطوارئ الذي يوسع صلاحيات السلطة التنفيذية، دون أن يتمكن البرلمان من ممارسة دوره الرقابي. في أوغندا، يُعتبر البرلمان تحت سيطرة الحزب الحاكم، حيث يتم استخدامه لتمرير تعديلات دستورية تدعم استمرارية الرئيس موسيفيني في السلطة. في السودان، قبل انقلاب 2021، كان البرلمان المؤقت يعاني من ضعف هيكلي جعله عاجزاً عن مواجهة السلطة العسكرية. هذه الأمثلة تُظهر كيف يُستخدم البرلمان كأداة لتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية، مما يقوض دور المحاكم الدستورية في مراقبة دستورية القوانين. (Barkan, 2021, pp. 215–238).

ج. إضعاف المحكمة الدستورية عبر النصوص أو الممارسة

تتعرض المحاكم الدستورية في الدول النامية للإضعاف من خلال النصوص القانونية أو الممارسات السياسية التي تحد من صلاحياتها. في مصر، على سبيل المثال، أدت التعديلات الدستورية لعام 2019 إلى تقليص دور المحكمة الدستورية العليا في مراجعة القوانين المتعلقة بالانتخابات، مما قلل من قدرتها على حماية العملية الديمقراطية. في الجزائر، رغم إنشاء المحكمة الدستورية بموجب دستور 2020، إلا أن النصوص القانونية لا تزال تحد من صلاحياتها في مواجهة قرارات رئيس الجمهورية. في النيجر، يتم تعليق عمل المحكمة الدستورية خلال الفترات الانتقالية التي تتبع الانقلابات العسكرية، مما يجعلها غير فعالة. في أوغندا، تُستخدم الممارسات السياسية، مثل تجاهل أحكام المحكمة أو الضغط على القضاة، لإضعاف

دورها. هذه الاستراتيجيات تُظهر كيف يتم تفويض الرقابة الدستورية من خلال تحجيم المحاكم الدستورية، سواء عبر النصوص القانونية أو الممارسات السياسية (Helmke & Ríos-Figueroa, 2021, pp. 78–102).

تُظهر الدراسة أن الرقابة الدستورية في الدول النامية تعاني من اختلالات مؤسسية عميقة، تنبع من غياب التوازن بين السلطات وتدخل السلطة التنفيذية في عمل المؤسسات القضائية والتشريعية. في مصر، الجزائر، النيجر، السودان، وأوغندا، تتجلى هذه الاختلالات في ضعف استقلالية المحاكم الدستورية، واستخدام البرلمان كأداة سياسية، وتفويض صلاحيات الرقابة الدستورية عبر النصوص أو الممارسة. لتجاوز هذه التحديات، يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية تعزز استقلال القضاء، وتكرس ثقافة دستورية تحترم الفصل بين السلطات، وتضمن مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية.

يُفترض أن يكون البرلمان ممثلاً لإرادة الشعب وجهازاً رقابياً على السلطة التنفيذية. ومع ذلك، في العديد من الدول النامية، يتحول البرلمان إلى أداة سياسية في يد السلطة التنفيذية، مما يؤثر سلباً على الرقابة الدستورية. في مصر، شهدت الفترة بعد 2014 سيطرة السلطة التنفيذية على البرلمان، حيث أدت الأغلبية الموالية للرئيس إلى تمرير قوانين تتوافق مع أجندته السياسية دون نقاش حقيقي. على سبيل المثال، تم تمرير قانون الطوارئ الذي يوسع صلاحيات السلطة التنفيذية، دون أن يتمكن البرلمان من ممارسة دوره الرقابي. في أوغندا، يُعتبر البرلمان تحت سيطرة الحزب الحاكم، حيث يتم استخدامه لتمرير تعديلات دستورية تدعم استمرارية الرئيس موسيفيني، مثل إلغاء الحد الأقصى للعمر الرئاسي. في الجزائر، يعاني البرلمان من ضعف هيكلية، حيث تتحكم الأحزاب الموالية للنظام في قراراته، مما يجعله عاجزاً عن مواجهة السلطة التنفيذية. في السودان، قبل انقلاب 2021، كان الفترة الانتقالية تشهد برلماناً مؤقتاً يفتقر إلى الاستقلالية، مما جعله غير قادر على دعم الرقابة الدستورية. هذه الأمثلة تُظهر كيف يُستخدم البرلمان كأداة لتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية، مما يقوض

تعرض المحاكم الدستورية في الدول النامية للإضعاف من خلال نصوص القانونية أو الممارسات السياسية التي تحد من صلاحياتها. في مصر، أدت التعديلات الدستورية لعام 2019 إلى تقليص دور المحكمة الدستورية العليا في مراجعة القوانين المتعلقة بالانتخابات، مما قلل من قدرتها على حماية العملية الديمقراطية. على سبيل المثال، أصبحت بعض القرارات المتعلقة بالانتخابات خاضعة لجهات إدارية بدلاً

من المحكمة، مما يضعف دورها الرقابي. في الجزائر، رغم إنشاء المحكمة الدستورية بموجب دستور 2020، إلا أن النصوص القانونية تحد من صلاحياتها في مواجهة قرارات رئيس الجمهورية، خاصة في القضايا السياسية الحساسة. في النيجر، يتم تعليق عمل المحكمة الدستورية خلال الفترات الانتقالية التي تتبع الانقلابات العسكرية، مما يجعلها غير فعالة. في أوغندا، تُستخدم الممارسات السياسية، مثل تجاهل أحكام المحكمة أو الضغط على القضاة، لإضعاف دورها. على سبيل المثال، تم تجاهل قرار المحكمة الدستورية في 2018 بشأن بعض التعديلات الانتخابية، مما أثار تساؤلات حول مصداقيتها. هذه الاستراتيجيات تُظهر كيف يتم تقويض الرقابة الدستورية من خلال تحجيم المحاكم الدستورية، سواءً عبر النصوص القانونية أو الممارسات السياسية.

تُظهر الدراسة أن الرقابة الدستورية في الدول النامية تعاني من اختلالات مؤسسية عميقة، تنبع من غياب التوازن بين السلطات وتدخل السلطة التنفيذية في عمل المؤسسات القضائية والتشريعية. في مصر، الجزائر، النيجر، السودان، وأوغندا، تتجلى هذه الاختلالات في ضعف استقلالية المحاكم الدستورية، واستخدام البرلمان كأداة سياسية، وتقويض صلاحيات الرقابة الدستورية عبر النصوص أو الممارسة. لتجاوز هذه التحديات، يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية تعزز استقلال القضاء، وتكرس ثقافة دستورية تحترم الفصل بين السلطات، وتضمن مشاركة المجتمع المدني في العملية السياسية. كما أن تعزيز الشفافية في تعيينات القضاة وتمكين البرلمان من أداء دوره الرقابي يُعدان خطوات أساسية لإعادة بناء الثقة في النظام الدستوري. (Helmke & Ríos-Figueroa, 2021, pp. 78–102).

4. خاتمة:

بعد هذا المسار التحليلي الذي سعى إلى تفكيك العلاقة بين الرقابة الدستورية وواقع التوازن المؤسسي في الدول النامية، يتضح أن المعضلة لا تتعلق فقط ببنية قانونية ناقصة أو نصوص دستورية غامضة، بل تتجذر في عمق الهيكل السياسي والاجتماعي للدولة، حيث يُنتج غياب التوازن بين السلطات بنية مختلة تُقوّض فعالية الرقابة الدستورية وتحولها إلى ممارسة شكلية في كثير من الحالات.

لقد تناول البحث الرقابة الدستورية باعتبارها آلية جوهرية في أي نظام ديمقراطي حقيقي، وظيفتها الأساسية حماية الدستور من الانتهاك، وضمان خضوع كافة السلطات لمبادئه، بما يكفل احترام الحقوق والحريات، ويحافظ على منطق دولة القانون. ومع ذلك، فإن هذه الوظيفة – وإن كانت منصوبة عليها في دساتير معظم الدول النامية – لا تجد طريقها الفعلي إلى التطبيق، نتيجة لاختلالات متراكمة في النظام السياسي والمؤسسي.

أثبتت النماذج التي تم تحليلها (مصر، الجزائر، النيجر، السودان، وأوغندا) أن التحدي الأكبر أمام الرقابة الدستورية يتمثل في غياب استقلالية السلطة القضائية، وتغول السلطة التنفيذية على السلطين الآخرين، مما يؤدي إلى نتائج خطيرة على مستوى الممارسة الدستورية. ففي مصر مثلاً، تحولت المحكمة الدستورية العليا من فاعل رقابي مستقل إلى هيئة محدودة الصلاحيات تخضع لإرادة النظام السياسي، كما أن التعديلات الدستورية المتتالية صاغت مؤسسات الدولة على نحو يخدم تعزيز قبضة السلطة التنفيذية. وفي الجزائر، رغم الإصلاحات الشكلية المتمثلة في إنشاء المحكمة الدستورية عوضاً عن المجلس الدستوري، فإن الواقع السياسي ما زال يتحكم في آليات التعيين والقرار القضائي، مما يبقي الرقابة الدستورية أسيرة الإرادة السياسية.

أما في النيجر والسودان، فقد كان غياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتكررة العامل الأبرز في تعطيل المسار الدستوري برمته، بما في ذلك الرقابة الدستورية، حيث غالباً ما يتم تعليق عمل المحاكم أو تجاهل قراراتها خلال فترات الطوارئ السياسية. في أوغندا، تكشف الممارسة المستمرة منذ عقود عن استخدام القضاء الدستوري كأداة لإضفاء الشرعية على توجهات النظام، لا كآلية لفحص مدى مطابقتها للدستور.

ما يكشفه هذا الواقع هو أن ضعف الرقابة الدستورية في الدول النامية ليس فقط انعكاسًا لنقص في الموارد أو الكفاءات، بل تعبير عن غياب الإرادة السياسية لتكريس التوازن بين السلطات، واستمرار الاعتماد على مؤسسات خاضعة تُستخدم لتحقيق أهداف آنية بدل أن تكون ركائز للديمقراطية المستدامة. هذا الغياب للتوازن المؤسسي يُنتج سلطات غير خاضعة للرقابة، ويُضعف المواطن في مواجهة النظام السياسي، مما يعمّق فجوة الثقة بين الحاكم والمحكوم، ويُضعف مبدأ المشروعية.

من هذا المنطلق، فإن معالجة هذا الإشكال الهيكلي يتطلب جملة من الإصلاحات المتعددة الأبعاد. أولاً، يجب تعديل النظم الدستورية والقانونية لتكريس استقلالية حقيقية للسلطة القضائية، وخاصة في ما يتعلق بتعيين القضاة الدستوريين وضمان حصانتهم، بحيث لا يكونوا عرضة للضغوط السياسية أو التبعية المؤسسية. ثانيًا، يجب تعزيز دور البرلمانات كجهات تشريعية ورقابية فاعلة لا تابعة، وذلك من خلال إصلاح قوانين الانتخابات، وتفعيل أدوات الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية، وضمان التعددية السياسية. ثالثًا، ينبغي إنشاء ثقافة دستورية حقيقية في المجتمع، يتم من خلالها تمكين المواطنين والمجتمع المدني من فهم الدستور ومراقبة تنفيذه، والمطالبة باحترام مبدأ سيادته في كل السياسات العامة.

علاوة على ذلك، فإن إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وهيئات مكافحة الفساد، وآليات الشفافية، يُمكن أن يساهم في دعم البيئة العامة التي تحتاجها الرقابة الدستورية لتكون فاعلة ومؤثرة. لا يكفي أن تكون هناك محاكم دستورية إذا لم تكن هناك بيئة سياسية ومجتمعية تُمكنها من العمل بحرية واستقلال.

من زاوية أخرى، فإن الرقابة الدستورية لا يمكن أن تُفهم في الدول النامية بمعزل عن السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها. فغياب الاستقرار السياسي، وتفشي الفساد، وانخفاض مؤشرات التنمية، كلها عوامل تضعف بنية الدولة ذاتها، وتجعل من وظيفة الرقابة الدستورية أمرًا ثانويًا أمام تحديات أكثر إلحاحًا. من هنا، فإن مقارنة الرقابة الدستورية يجب أن تُدرج ضمن رؤية شاملة لإصلاح الدولة، لا كإجراء قانوني معزول.

إن أحد الدروس الجوهرية التي تكشفها هذه الدراسة هو أن مبدأ الفصل بين السلطات، مهما بلغ من دقة في الصياغة الدستورية، يظل عديم الجدوى ما لم يقترن بتوازن فعلي في الممارسة، وضمانات تحصّن المؤسسات من التداخل والتغول. وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل الرقابة المتبادلة، وضمان وجود آليات مساءلة واضحة، تُحمّل كل سلطة نتائج تجاوزاتها، وتحمي في ذات الوقت استقلالها.

إن الطريق نحو رقابة دستورية فاعلة في الدول النامية ليس قصيراً ولا سهلاً، لكنه ممكن إذا توافرت إرادة سياسية إصلاحية، ونخب قانونية مستقلة، ومجتمع مدني واعٍ. وحدها هذه الشروط كفيلة بجعل الرقابة الدستورية سلطة دستورية فاعلة، لا مجرد هيكل قانوني بلا روح، وضمانة مؤسسية للحقوق لا أداة تزيينية للشرعية الشكلية.

في الختام، فإن إعادة التوازن بين السلطات في الدول النامية هو الشرط الأول لاستعادة المعنى الحقيقي للرقابة الدستورية. ذلك أن الدساتير – كما يُقال – لا تُصاغ فقط لثُقرأ، بل لُتُحترم، ولا تُتُحرم إلا إذا كانت وراءها مؤسسات قوية، مستقلة، متوازنة، قادرة على ترجمة المبادئ إلى ممارسات، والنصوص إلى حماية فعلية للحقوق، وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجهه الإصلاح الدستوري في عالم الجنوب.

- عبد العزيز أحمد سلمان. (1995). *رقابة دستورية القوانين*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- Abdourahmane, I. (2023). "Constitutional Crises and Military Coups in Niger". *Journal of African Law*, 67(no.2). Retrieved from <https://doi.org/10.1017/S0021855323000056>
- Barkan, J. (2021). "Legislatures and Executive Dominance in Africa". *African Affairs*, 120(no. 479). Récupéré sur <https://doi.org/10.1093/afraf/adab005>
- Brown, N., & El-Sadany, M. (2021). "Judicial Independence in Egypt: A Fraught Path". *Arab Law Quarterly*, 35 (no. 3). Récupéré sur <https://doi.org/10.1163/15730255-bja10033>
- El-Gizouli, M. (2023). "The Collapse of Constitutional Order in Sudan". *Middle East Report* 305. Retrieved from <https://merip.org/2023/12/the-collapse-of-constitutional-order-in-sudan>
- Ftiti, Z. (2022). "Judicial Independence in Algeria: Between Constitutional Recognition and Political Reality". *Algerian Journal of Political Studies*, 9(no. 1). Récupéré sur <http://www.univ-alger.dz/journals/ajps>
- Ginsburg, T., & Versteeg, M. (2021). "Judicial Appointments and Political Control in Developing Countries.". *Journal of Comparative Law*, 16(no. 2). Retrieved from <https://doi.org/10.1093/jcl/ygab016>
- Helmke, G., & Ríos-Figueroa, J. (2021). "Courts Under Constraints: Constitutional Courts in Developing Countries". *Latin American Politics and Society*, 63(no. 4). Retrieved from <https://doi.org/10.1017/lap.2021.25>
- Tripp, A. (2022). "Constitutionalism and Political Power in Uganda.". *African Studies Review*, 65(no. 1). Retrieved from <https://doi.org/10.1017/asr.2022.10>
- إبراهيم خليل. (2023). *القضاء الدستوري وحماية الحقوق في الدول النامية*. عمان: دار الثقافة.
- أحمد سلطان. (2020). *القضاء الدستوري ودوره في حماية الحقوق والحريات*. القاهرة: دار النهضة العربية.

- حفيظة سناج. (2021). "دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية". *مجلة مغرب القانون* (05).
- شارل دو مونتسكيو. (2000). *روح القوانين*. (عادل زعيتر، المترجمون) بيروت: دار المشرق.
- عبد الغني بسيوني عبد الله. (1997). *النظم السياسية والقانون الدستوري*. الإسكندرية: دار المعارف.
- محمد بن نوعي. (2024). *النظم السياسية*. الدوحة: وزارة الثقافة.
- محمد رستم. (2021). "القضاء الدستوري في جنوب إفريقيا ومصر: دراسة مقارنة". *مجلة الحقوق*.
- محمد محمود علي. (2022). *الرقابة الدستورية في الدول العربية: دراسة مقارنة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- موريس دوفيرجييه. (2002). *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري*. (ترجمة محمد عثمان حسين، المترجمون) بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نجاح غربي. (2004). *إجراءات تحريك الرقابة على دستورية القوانين: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر* رسالة ماجستير. كلية الحقوق جامعة سطيف.
- ياسر القاضي. (2022). "تحديات التوازن المؤسسي في الدول العربية". *مجلة الدراسات السياسية*.